International Journal of Humanities & Social Sciences
Volume (5) – AUGUST 2018 SJIF Impact Factor 3.38
المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية
العدد الخامس-اغسطس 2018
ISSN1858-838

نظريةُ العاملِ في النحوِ العربيّ

د. محمد الطيب البشير بابكر .أستاذ مساعد بجامعة الخرطوم ـ كلية التربية ـ قسم اللُّغة العربية

المستخلص :

لمَّا كان لكلِّ علمٍ من العلوم نظرية أو أكثر يقوم عليها فإنَّ علم النحو العربي ـ كواحد من تلك العلوم بل من أجلها ـ قام على عدة نظريات أدَّتْ إلى نضجه واكتماله ، ولعلَّ من بين أهمِّ تلك النظريات نظرية (العامل النحويّ) ؛ ولأهمية هذه النظرية في النحو العربي رأيتُ أنْ بحثَ فيها فكانتْ هذه الورقة التي بين أيديكم . هدفتْ الدراسةُ إلى التعرف على حقيقة هذه النظرية ، والإلمام بتفاصيلها ، كما هدفت إلى بيان الأصول التي استندت عليها ومناقشتها ، ومن أهداف الدراسة ــ كذلك ـ الكشف عن مصادرها والتحقق من شرعيتها مع وضعها في ميزان النقد والمفاتشة . اتَّبعَ الباحثُ في هذه الدراسة المنهج الوصفي ؛ لأنَّه النهج الأمثل في مثل هذه الموضوعات . هذا ، وقد توصلتْ الدراسة إلى جملة من النتائج ولعلَّ من أهمها : نظريةُ العامل النحويّ صنيع عقلي محض لا واقع له في لغة العرب . لنظرية العامل أصول محكمة استندت عليها وتسببتْ في نجاحها ، تمكنتْ نظرية العامل النحويّ من وصف علاقة التضام بين ألفاظ العربية في التركيب وصفا صحيحاً دقيقاً ، هدم نظرية العامل النحوي يعني هدم النحو العربيّ جملةً وتفصيلا .

الكلمات المفتاحية :

نظرية العامل , المعمول , العمل , النحو العربى.

ISSN1858-838

Abstract:

Whereas for each a science a theory or more to be based on so is Arabic grammar .It is one of those sciences that is based on a number of theories which lead to its perfection and completeness. One of those theories is the theory of (Grammar Antecedent). For the importance of this theory in Arabic grammar the researcher saw the necessity of researching it and presents it in this paper.

This study aimed at verifying this theory and inspecting its details and clarifying what this theory is based on discussing this basis with another aim is to unveil its sources and checking its validity with putting it under discussion and Criticizing .

The researcher used the descriptive method in this study because it is the ideal one in such topics. This study came up with a number of findings the most important of which are:

ISSN1858-838

Grammar Antecedent theory is an utterly imaginative act that has nothing to do with Arabic .This theory has firm grounds on which it was built and lead to its success. This theory was able to describe properly and particularly the relationship between Arabic blended words in their structure. Taking apart this theory means the destruction of Arabic grammar.

ISSN1858-838

المقدمة :

إنَّ التراث الضخم الذي آل إلينا من أسلافنا الأقدمين صانعي الثقافة العربية الثرة لجديرٌ أن نقف أمامه في عزَّة وكبرياءٍ وشموخ ، وعلى مقدمة ذلك التراث العربيّ علم النحو العربيّ الذي هو مقوّم الألسنة . كما هو معلوم أنَّ اللسان العربي في أول أمره كان سليماً من اللحن والزيغ والانحراف ، وظل هكذا لفترة من الزمان ، إلى أن أحلت شمس النبوة المحمدية على جزيرة العرب الصحراوية ، بعدها حدث الامتزاج والتزاوج والتصاهر بين العرب والعجم ، الأمر الذي أدى إلى تسرب اللحن إلى اللسان ، فكان لابدَّ من وضع قانون يضبط اللسان ، فبذل العلماء جهوداً جبارة حتى تمكنوا من وضع علم النحو العربيّ لأسباب ودوافع متباينة .

بدأ النحاةُ بجمع اللغة من بوادي نجد وتهامة والحجاز ، ثم أخذوا في إعمال الفكر في تلك المادة المجموعة ، ولكن لينجح هذا الصنيع لابدَّ من وضع نظرية يتم من خلالها جمع الملاحظات وتوجيه العقول إلى الطريق السليم حتى لا تتشتت الأراء ويكون العمل في هذا الصدد خبط عشواء ، وحقاً فإنَّ البداية صعبة ، والطريق كؤود ، واللغة واسعة ، واللهجات متباينة ، وسبل التواصل مضنية ، فكان من الممكن أن يكون النجاح مستحيلاً لولا أنْ وُضعَ تصور علمي منهجي في شكل نظرية عقلية محضة ضبطتْ العمل ونظمتْ المجهود وحددتْ الوجه وربطتْ بين صنيع النحاة ، فاهتدى الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ما يُسمى بـ (نظرية العامل) فبها شُيِّد صرح ، النحو وعليها استند وبها انطلق النحو في رحاب لغة العرب ، واصفاً لها ، ومبرزاً لحكمة انسياقها ، وتوالي ألفاظها على تلك الوتيرة المنقطعة النظير . فعليَّ ـ كباحث ـ في هذه الورقة توضيح تلك النظرية ، ببسط مفهومها ، وشرح ماهيتها ، وبيان أصلها ، وبسط أصولها ، وعرض تاريخها ومن ثَمَّ وضعها في ميزان النقد والمفاتشة ، هذا كلُّه ـ إنْ شاء الله ـ قبل أن يجف مداد هذه الورقة .

ISSN1858-838

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في دور (نظرية العامل) في بناء النحو العربي ، بحيث تقدم تصور متكامل لتلك النظرية التي شغلت الكثير من العلماء .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في أنَّ نظرية العامل النحويّ صنيع عقلي مبتكر من قبل النحاة ، وأنَّ لغة العرب لغة اعتباطية لا تخضع للصناعة العقلية ، فالمشكلة تتجسد بوضوح في كيفية التوفيق بين النظرية الافتراضية واللُّغة العربية الواقعية.

أهداف الدراسة :

هدفتْ الدراسةُ إلى التعرف على حقيقة هذه النظرية ، والإلمام بتفاصيلها ، كما هدفت إلى بيان الأصول التي استندت عليها ومناقشتها ، ومن أهداف الدراسة ـ كذلك ـ الكشف عن مصادرها والتحقق من شرعيتها مع وضعها في ميزان النقد والمفاتشة .

منهج الدراسة :

اتَّبعَ الباحثُ في هذه الدراسة المنهج الوصفي ؛ لأنَّه النهج الأمثل في مثل هذه الموضوعات .

معنى العامل النحوي :

العامل في اللُّغة من يعمل على الدوام وإنْ قلَّ . [8] وعرَّفه ابن الحاجب بقوله : "العاملُ ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب" [27] بينما عرَّفه عباس حسن بقوله : "هو ما يُؤثِّر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما" [28] . وممَّا سبق يتبين لنا أنَّ العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً

أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً ، أو هو ما أثَّر رفعاً أو نصباً أو جرَّاً أو جزماً في آخر الكلمة المعربة من فعلٍ أو حرفٍ أو اسمٍ .

ماهية العمل النحوي :

المرادُ بالعمل النحويّ بيان الارتباط المعنوي بين الكلمات العربية في التركيب العربي للجملة وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه ، فأثر العامل في المعمول ليس لفظياً فقط بل يشمل المعنى أيضاً ، فالأشياء التي يتعلق بها العامل لا تعبَّر عن مسمياتها تعبيراً مجرد ، بل تعبر عنها بقيد اتّصافها بما يدل على ذلك العمل ، سوى على جهة الوقوع منه أو عليه أو إضافته به ، ولكلٍ من هذه الحالات نمطٌ إعرابيٌّ خاص . فتأثيرُ العامل في المعمول تأثيرٌ مزدوجٌ في اللفظ وفي المعنى . [29] .

تاريخ نظرية العامل :

يرجع تاريخ نظرية العامل إلى نشأة النحو الأولى على يد البصريين ، وهنالك الكثير من النصوص التي يمكن أنْ نجزم من خلالها بقدم هذه النظرية وإرجاعها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه ، والدليل على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه من قواعد نحوية مبنية على أساس تلك النظرية ومن ذلك قول الخليل : "(إنَّما) لا تعمل فيما بعدها ، كما أنَّ (أُرى) إذا كانت لغواً لم تعمل" [24] وكذلك قوله : "وعلَّته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء... [24] . أمَّا سيبويه نفسه فقد صاغ عنواناً من عناوين كتابه تحت مسمى : (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) [24] . وجدير بالملاحظة أنَّ الخليل وسيبويه لم يتحدثا عن نظرية العامل ولم يتناولاها بالوصف ، وإنَّما استخدماها في تقعيد قواعدهم النحوية ، ولعلَّ هذا إنْ دلَّ إنَّما يدل لا على عدم أهمية نظرية العامل عندهم بل يدل على أنَّ هذه

ISSN1858-838

النظرية مستوعبة لكل مسائل النحو وقضاياه ، وهي من الوضوح بمكان بحيث لا تُحوج إلى إفراد الحديث عنها ، فهي أساس عملية التقعيد وقطب رحاه . وعليه ليس من الخطأ القول بأنَّ تاريخ نظرية العامل يرجع للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتوسَّع فيها النحاةُ من بعده ، حتى خرجت بالصورة التي عرفناها بها اليوم.

أقسام العوامل النحويَّة :

قسَّم عبد القاهر الجرجاني العوامل النحوية إلى مائة عامل ، وهي في جملتها تنقسم إلى قسمين هما : عوامل لفظية وعوامل معنوية ، فاللفظيةُ تنقسم إلى سماعية وقياسية ، أمَّا السماعيةُ منها فهي واحدٌ وتسعون عاملاً ، وأمَّا القياسية فهي سبعة عواملٍ ، وأمَّا المعنوية فعاملان . فالسماعية كالحروف (حروف الجر والحروف المشبَّهة بـ (ليس)...إلخ) والأسماء مثل : (أسماء الشرط) . والقياسية مثل : (الفعل والمشتقات العاملة) . والعاملان المعنويان هما : (الابتداء) في المبتدأ و (التجرد من الناصب والجازم) في الفعل المضارع ، أو مشابهة الفعل المضارع للاسم. [8]

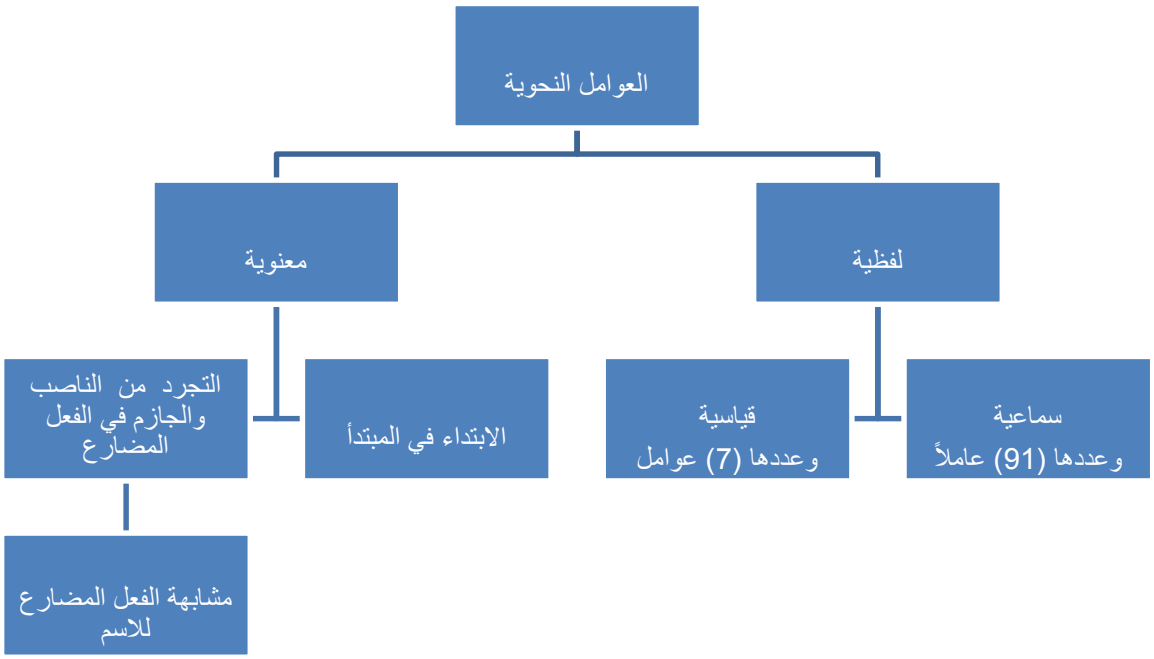

ISSN1858-838

في ذلك يقولُ ابن جني : "وإنَّما قال النحويون عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي سبباً عن لفظٍ يصحبه كـ (مررْتُ بزيدٍ) و (ليت عمراً قائمٌ) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم ..." [9] . والأصلُ في تلك العوامل هي العوامل اللفظية ، فإذا تعذَّر على النحاة إيجاد العامل لفظاً صريحاً أو تقديراً بلفظ لا يخلُّ بالمعنى قالوا بالعامل المعنوي كما في رفع المبتدأ والفعل المضارع ، والملاحظ أنَّ هذه العوامل المعنويَّة هي عملٌ عقليٌّ يحتاج إلى إمعان نظرٍ وتدبر ، بحيث يكون العامل المعنوي أمراً منطقياً يقبله العقل ويتناسب مع المقول الذي تعذَّر عليهم إيجاد عاملٍ لفظيٍّ له.

حقيقة العوامل النحويَّة :

الحقُّ أنَّ ما أُطلق عليه العوامل هي ليست عوامل حقيقية وإنَّما هي أفكار عقلية منطقية وُضعتْ لتكون مؤشراً على ظاهرة الإعراب لتكون معيناً لمعرفة أحوال أواخر الكلمات الواردة في التركيب العربي ، وإنَّما الرافعُ والناصبُ والجارُّ والجازمُ هو المتكلم ، وفي ذلك يقولُ ابن جني : "... هذا ظاهرُ الأمر وعليه صفحة القول ، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره" [9] فالعربيّ لا يحتاج لمؤشر ليضع على أواخر ألفاظه علامات إعرابية ، وإنَّما دليلُهُ هو فطرته وسليقته التي فُطر عليها ، ولكن من أراد أنْ يحذو حذو العرب في كلامها فهو بالتأكيد يفتقر لتلك الفطرة والسليقة ؛ لذلك هو في أمس الحاجة إلى مؤشر يهديه إلى مواضع الرفع والنصب والجرِّ والجزم ؛ لذلك وضع النحاة هذه النظرية العقلية لتكون معيناً في فهم نهج ونسق العرب في إعراب أواخر ألفاظهم الواردة في تراكيبهم على نفس نسجهم ومنوالهم .

ISSN1858-838

أصول نظرية العامل :

كما أنَّ لكل نظرية أسس ومبادئ وأصول ترتكز عليها فإنَّ لنظرية العامل في النحو العربي أصول شُيِّدتْ عليها ، وإنيَّ لموجزها على النحو التالي :

1. الاختصاص :

يُعد الاختصاص من أبرز الأصول التي ضبطتْ تلك النظرية ؛ ومفاده أن العوامل النحوية لا تعمل فيما بعدها إلا إذا كانت مختصة وما لا يختص لا عمل له فيما بعده ؛ والمقصود بالاختصاص هنا أنَّ العامل لا يعمل الجر أو الرفع أو النصب أو الجزم فيما بعده ما لم يكن مختصا بدخوله على الأسماء دون الأفعال كحروف الجر أو يكون مختصا بدخوله على الأفعال دون الأسماء نحو نواصب الفعل الضارع وجوازمه ، ومع أن النصب كحكم نحوي من خصائص الأسماء والأفعال معاً إلا أنَّ للأسماء نواصبَ اختصت بدخولها عليها دون الأفعال كـ (إنَّ) وأخواتها وكذلك الحال في الفعل المضارع فإنَّ له نواصبَ تدخل عليه ويُمتنع دخولها على الأسماء وهكذا ، وعليه فإنَّ معظم العوامل النحوية أُشترط في عملها أن تختص ، فهذا أوَّلُ أصلٍ أُصلتْ عليه نظرية العامل في النحو العربيّ .[22]

2. العامل المتصرف أوسع عملاً بمعموله من غير المتصرف :

هذا الأصل من الأصول الجامعة التي قامت عليها نظرية العامل ، هذا فلما كان الفعل عاملاً متصرفاً كان أوسع عملاً من غيره من المعمولات كالفعل الجامد والحرف ، وتتفاوت الأفعال في درجة حريتها وتصرفها فمنها ما هو أكثر تصرفاً كالأفعال التامة ومنها ما هو أقل تصرفاً كالناقصة ومن الناقصة ما هو أدنى في التصرف كالجامدة . أمَّا الحروف فإنَّها أقل تصرفاً في معمولاتها من غيرها من العوامل وذلك لجمودها وعدم تصرفها ؛ ولذلك لا تتصرف ما الحجازية العاملة عمل ليس تصرفها ؛ لأن (ما) حرف و(ليس) فعل وإن كان جامداً . [22]

ISSN1858-838

3. الاستغناء عن المعمول بالعامل :[22]

من خصائص اللغة العربية الإيجاز ، والإيجاز يتطلب الحذف ؛ لذلك كثر الحذف في العربية ولكن جعل لهذا الحذف ضوابط منها :

أ/ دلالة المعنى على المحذوف .

ب/ وجود قرينة تدل على المحذوف .

ج/ عدم الإخلال بالمعنى .

د/ ألا يتكلف السامع عناء معرفة ما يرمي إليه المخاطب .

وقد حذفتْ العربُ الجملة والمفرد والحرف والحرفين والحركة وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه . وفي أغلب الأحيان يكون المحذوف هو العامل ، فيكتفي المتكلم في الإخبار أو الإنشاء بالمعمول فيعي المخاطب الكلام بوضوح ويسر ومن ذلك مثلاً قول السائل : ماذا شربتَ ؟ فيُجابُ عن ذلك : (ماءً) ؛ فلفظة ماء هي معمول الفعل المحذوف وهو (شربتُ) ، فحُذفَ العامل وبقي المعمول ، ولو ذهبنا في تعداد أمثلة ذلك في العربية لأعيانا العد .

4. **حالات العامل :** للعامل ثلاث حالات وهي العمل والإلغاء والتعليق وفيما يلي تفصيل ذلك :

أ. **العمل :** يعمل العامل عمله في معموله فيحدث فيه الإعراب سواء أكان ظاهراً أو مقدراً ؛ وذلك إذا لم يعترضه ما يكفه عن العمل أو يلغه فمثلاً من العوامل (إنَّ) فهي تعمل النصب في المبتدأ نحو : (إنّ العلمَ نورٌ) .

ب. **الإلغاء :** أحيانا يتم إلغاء عمل العامل في معموله لتغيير طفيف طرأ عليه وذلك نحو : إلغاء عمل (إنَّ) عندما تُخفف نحو قوله تعالى : (إنْ هذانِ لساحران) (طه : 63) . [1] .

ت. **التعليق** : يتم تعليق عمل بعض العوامل لدخول ما يكف عملها وذلك نحو تعليق عمل (إنَّ) بسبب دخول (ما) عليها فتصير (إنَّما) لهذا أسماها النحاة (ما) الكافة ، فبدخولها تم تعليق عملها وهو النصب في المبتدأ فلا يعود عملها في المبتدأ إلا بعد ذهاب (ما) الكافة .

5. **لا يعمل عاملان في معمولٍ واحد** : [22] وهذا ما يعرف بباب التنازع في العمل وهو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو : (ضربتُ وأكرمتُ زيداً) فالفعلان هما العاملان المتنازعان في المعمول وهو : (زيد) ، ولا سبيل عند النحاة لأن يعمل العاملان في معمول واحد ، فالبصريون يذهبون إلا إعمال الفعل الثاني (أكرمتُ) لقربه من المعمول (زيداً) ، بينما ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول (ضربتُ) لسبقه .

6. **كل مجموعة من العوامل تشابهت تكون أسرة واحدة** : [22] صُنِّفتْ معظم كتب النحو العربيّ على أساس التشابه في العمل ويعتبرون ذلك من الأصول التي قامت عليها بنية العوامل فالأفعال مثلاً تعمل الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية وما هو في معناها مما يعتبر فضلة ، وما خرج عن ذلك واختص بالدخول على الجملة الاسمية فنصب جزئيها على أنهما مفعولان كون أسرة واحدة وذلك مثل (ظنَّ) وأخواتها ، وكذلك يُطلق على الأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع مبتدأً وتنصب خبراً بالأفعال الناقصة أو (كان) وأخواتها ، وليس هذا الأمر مقصوراً على الأفعال فحسب بل يوجد كذلك في الحروف كحروف الجر وهلمَّ جره .

7. الكلمة قد تكون عاملة ومعمولة : وذلك نحو قولك : (إنَّ العربةَ مجهولٌ صاحبُها) فكلمة (مجهول) معمول لـ (إنَّ) وهي في ذات الوقت عامل (صاحب) ؛ وذلك لأنَّ لفظة (مجهول) اسم مفعول يعمل فيما بعده عمل فعله الذي أشتق منه فيرفع المعمول على أنَّه نائب فاعل ؛ وبهذا تكون كلمة (مجهول) معمول وعامل في ذات الوقت .

ISSN1858-838

8. **الحروف لا تكون معمولة ولكنها تعرب متعلقة بمحذوف** :[22] ومن الأصول التي قام عليها العامل أنَّ العامل لا يعمل في الحروف مهما كانت درجة قوته ولكنه يمكن أن يعمل فيما تعلقت به هذه الحروف ، ويُقصد بالتعلق هنا الارتباط المعنوي . تلك هي الأصول التي بنيت عليها نظرية العامل في النحو العربي .

فلسفة نظريَّةُ العامل :

عندما فرغ النحاةُ من جمع المادة اللُّغوية أطالوا النظر في جمل المادة المجموعة وما تتركب منه من ألفاظ ، وأمعنوا النظر في طبيعة العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة (الألفاظ) واضعين المعنى في الاعتبار ، قاصدين بتلك الإطالة وإدامة النظر إيجاد طريقة تمكنهم من ضبط التغيرات ، وبها تُربط مكونات الجملة وتكون مفسَّرة لنظامها ومعين على كشف العلاقات بين عناصر الجملة فاهتدوا إلى نظرية العامل . وهي نظرية تقوم على فكرة ثلاثية الأجزاء ، جزؤها الأول هو العامل والثاني هو المعمول والثالث هو الأثر . أمَّا العاملُ فهو أنْ تكون الكلمةُ طالبةً لغيرها ، وأمَّا المعمولُ فهو أنْ تكون الكلمةُ مطلوبةً ، وأمَّا الأثرُ فهو ما نجم عن ارتباط العامل بالمعمول ، ومحل هذا الأثر هو المعمول . وتقوم هذه النظرية على أصل مؤداه أنَّ العناصر اللُّغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثر . وهذه النظرية عند النحاة هي أساس لتفسير كثيرٍ من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به .

بُنيت نظرية العامل كما تقدم على أساس أنَّ التركيب العربي للجملة لا يتم إلا بتفاعل تلك العناصر الثلاث السابقة ، فوجود أحدها يمثل دليلاً قاطعاً على وجود الآخر ، فإنْ لم يكن وجوداً حقيقياً فهو وجود افتراضي يُقدر على أنَّه منويٌّ به في ذهن المتحدث ، ساقط من السياق بدليلٍ ، حيث لا يُعقل أنْ يُوجد عامل دون محلٍّ لهذا الأثر ، فلا ينفك أحدهما عن الآخر بجامعٍ من العلاقة الاستلزامية المنطقية ، فإنْ ظهر في السياق اللُّغوي ما من شأنه أنْ يكونَ عاملاً ثم خفي معموله وجب أنْ يُقدر له معمولاً يكون محلاً لأثره بمقتضى تسوية صنعة الإعراب ، فليس هنالك رافعٌ إلا وهنالك لفظٌ

مرفوع دلَّ قطعاً على رافعٍ يرفعه مهما استتر ، فإنْ لم يكن ظاهراً فهو محذوفٌ أو مضمرٌ ولا سبيل لغيره ، وكذلك الحال في الألفاظ المنصوبة والمجرورة والمجزومة .

فتقوم نظرية العامل على أساس ترابط بين أجزاء الجملة ، هذا الترابط قائم على أساس العمل والمعمول والسبب والمسبب والمؤثر والأثر ، فالعامل يمثل علَّة وجود الإعراب في المعمول ، والعامل يعمل في المعمول ، والقاسم المشترك بينهما الأثر ، وهذا الأخير هو العلامات الإعرابية التي على أواخر الكلمات (المعمولات) .

أدرك النحويون وهم يحللون التراكيب أنَّ الأفعال والحروف عاملة بالأصالة ، وأنَّ الأسماء لا أصالة فيها ؛ لأنَّها تعتورها المعاني ، والإعرابُ خاصٌ بها ، ويعمل منها ما أشبه الفعل أو ضُمِّنَ معنى الفعل أو ناب عنه فعمل عمله ، كما أدركوا أنَّ الفعل أقوى العوامل ؛ وعلةُ ذلك أنَّه حدثٌ ترتبط به متعلقات أو مقيدات تحدد جهة من جهاته كالعلة والزمان والمكان والهيئة ، والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص ، وقد ورد هذا المصطلح (القوة) ملازماً لمصطلح العمل في كتاب سيبويه وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل على النحو التالي : [24] .

1. قوة الفعل . 2. قوة اسمي الفاعل والمفعول . 3. قوة المصادر . 4. قوة الصفات .5. قوة ما يجري مجرى الفعل .

ونلاحظ من هذا التصنيف أنَّ القوة تقل كلَّما انتقلنا من درجة إلى أُخرى ، وتتوقف قوة الفعل على حاجته الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاته . وقام النحاةُ بتقسيم الأفعال من حيث العمل إلى لازمة ومتعدية ، والمتعدية إلى متعدية لواحد ولاثنين ولثلاثة مفاعيل .كما قسموها كذلك إلى متصرفة وجامدة نحو : (نعم وبئس وعسى) وقالوا بنقصانها عن الفعل المنصرف في العمل ؛ لأنَّ التركيب الذي تقع فيه يحمل على حالة خاصة . [5] كما قسموها أيضاً إلى تامة

وناقصة ، فالناقصة يقتصرُ عملُها على رفع المبتدأ ونصب الخبر . ولا تمتد في تأثيرها إلى غيرها ؛ والعلَّة في ذلك أنَّ هذا الضرب من الأفعال فقد الدلالة على الحدث ولم يبقَ له من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمن ، فصار بهذا كالأفعال المساعدة في اللُّغات الأخرى . [5] هذا وقد جعل النحاةُ للأفعال الأصالة في العمل ، ويطلق الأصل على عدة معاني في النحو العربي ، فقد يُراد به ما تستحقه القاعدة أو الأكثر الغالب أو الأقدم وغيرها من المعاني ، والفرع بخلافه . [14] وعليه فإنَّ النحاة جعلوا الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب وإنَّها الأصل في العمل ، وكل ما سواها محمولٌ عليها ومشبه بها ، فهي تفوق الأسماء والحروف لأنَّ معمولاتها كثيرة ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : "أصلُ العمل إنَّما هو للأفعال وإذا عُلِم ذلك فَلْيُعْلَم أنَّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول " [47] . ويلي الفعل في قوة العمل ما أشبهه من الأسماء وفق السلمية السابقة في تصنيف سيبويه , إذ تدرجت الأسماء في انتقالها من القوة إلي الضعف بناءً علي درجة علاقتها بالفعل , فكلَّما ازدادت منه قرباً ازدادت قدرةً علي العمل , وكلما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها . [47] ومن هنا كان أقواها اسم الفاعل ففيه من المعنى ما في الفعل ويليه اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل ، وهذا الأخير يندر عمله لبعد شبهه اللفظي والمعنوي عن الفعل ، أمَّا الحروف فهي أدنى من اسمي الفاعل والمفعول في القوة والعمل . [47]

والعامل من الحروف ما كان مختصاً غالباً بفعل كأحرف النصب والجزم أو باسم كأحرف الجر وإنَّ وأخواتها , وأمَّا ما لم يختص بفعلٍ أو اسمٍ فليس بعامل كأحرف العطف , وكما تتفاوت الأفعال قوةً و ضعفاً أصالةً وفرعاً كذلك تتفاوت الحروف . [47] وقد حدَّد النحاةُ أنواعَ العوامل وما تتطلبه عددياً من المعمولات وما يطرأ عليها من تحول عن أصل ما وُضعت له ، فتُعمل أو تكف أو تلغى أو تعلَّق أو تُضمَّن أو تنازع ونحو ذلك ممَّا له أثرٌ في الاتصال والانقطاع في مجال العامل ، ولهذا الاتصال والانقطاع أثرٌ في الإعراب وفي تحديد طول الجملة وقصرها . ولاشكَّ أنَّ توسع النحاة المقعدين في نظرية العامل ساعد على وصف الظاهرة اللُّغوية ومعرفة مكوناتها وفهم دلالاتها ، وكما أنَّ الكلام العربي

يكتسب أهميته وفائدته من انضمام جمله بعضها إلى بعض ، فإنَّ تلك الجمل ـ كذلك ـ تكتسب أهميتها وفائدتها بانضمام ألفاظها وكلماتها بعضها إلى بعض ، هذا الانضمام هو ما أطلق عليه النحاة اسم (نظرية العامل) ، فعن طريق هذه النظرية توصل النحاة إلى معرفة العلائق الرابطة بين أجزاء الكلام .

ابتدع النحاةُ نظريةَ العامل من منطلق المنطق العقلي ؛ إذاً هي عملٌ منطقيٌّ عقليٌّ صرف ، وقد شمل هذا العمل العقلي مظهرين ، أولهما المظهر اللفظي القائم على اختلاف العلامة الإعرابية ، وثانيهما المظهر المعنوي المبني على الوظائف النحوية ودلالاتها ممَّا يدل على أنَّ النحاة راعوا في نظريتهم معالجة تضامن المبنى والمعنى . ارتكزت هذه النظرية ـ نظرية العامل ـ على أساس المسند والمسند إليه ، فكان الإسناد هو أحد الأسس التي دارت عليها نظرية العامل ، الأمر الذي وسم الجملة العربية بالتغير الحركي في بنائها الذي نتج عنه تغير معنوي . وعليه أقول إنَّ نظرية العامل عبارة عن منطق عقلي بيَّن علاقة انضمام العناصر اللُّغوية بعضها إلى بعض , هذه العلاقة الانضمامية هي ذات نظرية العامل العقلية .

وفي تقديرنا أنَّ النحاة قد وُفقوا و إلي حدٍ كبير في هذا العمل العقلي , وهو ابتداع نظرية بهذا الذكاء ، ولعلَّ من مظاهر هذا النجاح هو عدم تعثر النحاة في إيجاد عواملٍ لفظيةٍ تصف مواضع الإعراب . وفي أمر وجود عاملين معنويين فقط ما يؤكد على نجاحهم وتوفقهم في وصف لغة العرب وتبيين مواضع الإعراب . وإنَّ في أمر اهتدائهم بهذين العاملين المعنويين خير دليلٍ على نجاحهم في تحقيق أهدافهم من اطراد قواعدهم ونجاح هذا الاطراد في وضع قانونٍ يمكِّن من وصف لغة العرب ومحاكاتها على طريقتهم وأساليبهم في الصياغة والتركيب وإنْ لم يكن لهذه النظرية أساس في واقع عقول العرب . والحقُ أنَّه لولا نظريةُ العامل لما تسنى للمتحدث أنْ يعرف مواضع الرفع والنصب والجر والجزم في كلامه ، فهي ـ في اعتقادنا ـ عملٌ عقليٌّ عظيم خدم عملية التقعيد أيّما خدمة ، مع ما فيها من سلبيات

كإدخال التأويل والتقديرات في النحو العربي. وأخيراً نقول إنَّ نظرية العامل هي أكبر عمل منطقي عقلي دخل في إعداد النحو العربي وتقعيد قواعده من لغة العرب .

نقد نظرية العامل :

لم يلقَ أصلٌ نحوي من الهجوم والنقد من قبل المحدثين ما لقيه العامل ، فقد كشروا له عن أنيابٍ وسلقوه بألسنةٍ حداد ، وأصبح القول بهدم نظرية العامل سنة المجددين ، فكثر الحديث قديماً وحديثاً حول قضية العامل ، فقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأساسها وأصولها وقواعدها ومشكلاتها وما خلفته من آثار ، كما تناولت تلك الدراسات موقف العلماء والنحاة منها قديماً وحديثاً . أمَّا القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا ، ورضوا بها تمام الرضى ، ولم يخرج عليها إلا نحوي أندلسي واحد وهو ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة (592هـ) في كتابه (الرد على النحاة) . وأمَّا المحدثون ـ فعلى نحو ما ذكرنا سابقاً ـ فقد اصطخب جدلُهُم حولها بين مؤيدٍ لها ومعارض ، منكرٍ لها ومتمردٍ عليها ، بل حاولوا جاهدين هدم أُصولها ، لكنهم بالمقابل لم يقدموا بديلاً يقوم بما قامت به نظرية العامل ، فإنَّهم ـ مع علو قدرهم ـ لم يتفقهوا بفقه البدائل ، فالإسلامُ مثلاً ـ وهو حضارة عالمية ـ عندما حرَّم الزنا أحلَّ الزواج وعندما حرَّم الربا أحلَّ البيع وعندما حرَّم الخبائث أحلَّ الطيبات ، فوضع بديلاً لما حرَّم ، إلا أنَّ هؤلاء المحدثين لم يفعلوا ذلك ، فنادوا بهدم نظرية العامل دون أن يضعوا بديلاً لها ، فبدلاً من أن يُلعن الظلام كان ينبغي أن تُوقد شمعة ، ولعلَّ هذا هو سبب عدم نجاح دعواهم ، أضف لهذا السبب متانة وقوة تلك النظرية .

فهذا هو إبراهيم مصطفى قد نادى بتخليص النحو من نظرية العامل وسلطانها ، وقال بأنَّه خيرٌ كثير وغايةٌ تقصد ومطلبٌ يُسعى إليه ورشادٌ يسيرُ بالنحو في طرقه الصحيحة بعد أن انحرف بها آمادا ، وكاد يصدُ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوةٍ على الإرادة ومزيَّة التصوير.[2]

ISSN1858-838

وذهب مذهبه عباس حسن صاحب كتاب (النحو الوافي) وغيره كثر , وأكدوا جميعاً علي أنَّ العامل مشكلة واضحة الأثر في تقعيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة فليس خطرها مقصوراً علي المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع ، وكل هؤلاء استندوا على فكرة ابن مضاء القرطبي وهي هدم نظرية العامل التي جاء بها في كتابه (الرد على النحاة) .

وإنّنا نرى فيما نرى أنَّ الحق مع أصحاب النظرية وهم النحاة المقعدون ، ولسنا نزعم أنَّ النحاة الأوائل معصومون ولا أنَّ آراءهم مقدَّسة ، ولكننا نقولُ :

إنَّ هذا الرعيل الأول من النحاة قد طال بحثهم في لغة العرب ، وكانوا قريبي العهد من الأعراب ، فشافهوهم وأخذوا عنهم ، أضف إلى ذلك أنَّ هذه النظرية متينة قد تعاقب عليها مئات العلماء تنقيحاً وتهذيباً , فقبلها عددٌ كبير من الأجيال ، فلا يصح أنْ تُلغى لطائفةٍ من الملاحظات أو بعض المآخذ ، فمن الأولى أنْ يُشغل بتنقيحها وتهذيبها على الوجه الصحيح بدلاً عن هدمها ، وإلا فليأتِ من أراد هدمها بالبديل الكافي والفكر الشافي ليحل محلَّ ما أبطل . على الرغم من هذا وذاك ظلَّتْ نظريةُ العامل باقية ثابتة على قرارها لم تزلزلها أراء الناقدين ولا أفكار المبطلين لها على مرَّ العصور ؛ وذلك لأنَّ فكرة النحو العربي قد بُنيت على أساس تلك النظرية ؛ لذلك كانت من الأهميَّة بمكان وما زالت ، فكل القواعد النحوية تقوم على أساس العمل والمعمولات ؛ لذلك مثلت هذه النظرية حجر زاوية عملية التقعيد النحوي ، فلعبت دوراً منوطاً في فهم الإعراب واطراد القواعد وإلباسها الصورة العقلية المنطقية .

ISSN1858-838

الخاتمة :

اعتمد النحاةُ في تقعيد القاعدة النحوية على خمسة أصول ، الأصل الأول منها نقلي وهو السماع وبقية الأصول الأربعة عقلية منطقية وهي القياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل ، تناولت هذه الورقة من تلك الأصول (نظرية العامل) فنظريةُ العامل بتضافرها مع الأصول السابقة مثلت البنية العامَّة لنظرية النحو العربي ، وهي في تقديرنا عبارة عن إعجاز عقلي يستدعي العجب ويُبهر العقل ويدعو إلى التأمل في مدى عظمة الجهد المبذول من قبل النحاة في تقعيد قواعدٍ للغة العرب . فهي نظرية متينة ظلَّتْ صامدة رغم عواصف النقاد قديماً وحديثاً ، فلم يستطع أحدٌ أنْ يزلزل أركانها رغم المحاولات المستمرة ، كما لم يتمكن أحد من الإتيان ببديلٍ لها. فنظريةُ العامل عملٌ منطقي استوعب كل الأدوات المنطقية السابقة مع توظيفها وربط بعضها ببعضها الآخر ، وكذلك هي العمل العقلي الذي مكَّن من اكتشاف العلائق بين كلمات العربية في الجملة الواحدة ، كما مكَّنت من الكشف عن أثر تلك العلائق بين ألفاظ العربية ، فكان لهذه النظرية القدح المعلَّا في رسم منهج التقعيد ، بل مثلت حجر الزاوية التي استند عليها علم النحو العربيّ . والسطور التالية خصصتُها لمَّا عنَّ لي من نتائج في هذه الورقة :

1. اعتمد النحاةُ في تقعيد القاعدة النحوية على خمسة أصول ، الأصل الأول منها نقلي وهو السماع وبقية الأصول الأربعة عقلية منطقية وهي القياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل .
2. تمثل نظرية العامل النحوي بتضافرها مع الأصول الأخرى البنية العامة لنظرية النحو العربيّ .
3. نظرية العامل النحوي صنيع عقلي محض لا واقع له في لغة العرب .
4. لنظرية العمل أصول محكمة استندت عليها وتسببت في نجاحها .
5. تمكنتْ نظرية العامل النحوي من وصف علاقة التضام بين ألفاظ العربية في التركيب وصفا صحيحاً دقيقاً .

ISSN1858-838

6. هدم نظرية العامل النحوي يعني هدم النحو العربيّ جملةً وتفصيلا .

المراجع :

1. القرآن الكريم .
2. إبراهيم مصطفى ، (1992م) ، إحياء النحو ، القاهرة ، ط2 ، ص31 .
3. ابن الأثير ضياء الدين نصر الله بن محمد ، (بدون تاريخ) ، المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة ـ القاهرة ، بدون طبعة .
4. الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد الهروي ، (2001م) ، تهذيب اللُّغة ، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، ج2 ص 112 .
5. الأطلسي ، (بدون تاريخ) ، أصول النحو العربي ، الدار البيضاء ، بدون طبعة .
6. الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، (بدون تاريخ) ، ديوان الأعشى ، شرح وتعليق محمد حسين ، مكتبة الآداب ، الجماميز ، بدون طبعة ، ص 150 .
7. ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات ، (2003م) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ط1 ، ج2 ، 81 .
8. الجرجاني ، (بدون تاريخ) ، العوامل المائة النحوية في أُصول العربية ، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون طبعة ، ص 38 .
9. ابن جني أبو الفتح عثمان ، (بدون تاريخ) ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون طبعة ، ج1 ، ص110.
10. ابن جني أبو الفتح عثمان ، (بدون تاريخ) ، اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، بدون طبعة ، ص 201 .

11. الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن ، (بدون تاريخ) ، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ، قدَّم له مصطفى صادق الرفاعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون طبعة ، ص 166 .

12. الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ، (1987م) ، الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 76 .

13. ابن حزم الظاهري أبو محمد علي بن أحمد ، (بدون تاريخ) ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، بدون طبعة ، ج2 ، ص 46 .

14. حسن خميس الملخ ، (2001م) ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ـ الأردن ، ط1 ، ص 75 .

15/ أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس ، (1992م) ، أخلاق الوزيرين ـ مثالب الوزيرين ـ أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، بدون ط ، ص96 .

16/ ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي ، (1900م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، بدون طبعة ، ج1 ، ص 118 .

17/ الخليل عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي ،(بدون تاريخ) ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي ، دار ومكتبة هلال ، بغداد ، بدون طبعة ، ج 3 ، ص 61 .

18/ الرازي محمد بن أبي بكر عبد القادر ، (1995م) ، مختار الصحاح ، تحقيق محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، بدون طبعة ، ص 50 .

19/ الرماني أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، (بدون تاريخ) ، الحدود ، دار الفكر ، عمان ، بدون طبعة ، ص 157 .

20/ الزجاجي أبو القاسم ، (1995م) ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، بدون طبعة ، ص 48 .

21/ زهير بن أبي سلمى ، (1988م) ، ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدَّم له حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، ص 32 .

22/ سعاد محمد محجوب الزاكي ، (1986م) ، فلسفة العامل وأثره في النحو العربي ، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير ، جامعة الخرطوم ـ كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية ، إشراف البروفيسور عون الشريف قاسم ، ص 22 .

23/ ابن سنان الخفاجي أبو عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي ، (1982م) ، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، ص 111 .

24/ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، (1988م) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، ج1 ، 250 ، ج2 ، ص 138 ، ص 131 ، ج3 ، ص10 .

25/ ابن سيدة أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي ، (2000م) ، المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، ص 201 .

26/ الصاعدي عبد الرازق بن فرج ، (2002م) ، تداخل الأُصول اللُّغوية ، وأثره في بناء المعجم ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، ص 43 .

27/ ابن الصبان أبو العرفان محمد بن علي ، (1997م) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، ج1 ، ص 72 .

28/ عباس حسن ، (بدون تاريخ) ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ص75 .

29/ عبد الكريم الرعيض ، (1990م) ، ظاهرة الإعراب في العربية ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ـ ليبيا ، ط1 ، ص323 .

30/ العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، (1995م) ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق غازي مختار طليمان ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، ص 85 .

31/ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا ، (1997م) ، الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق محمد علي بيضون ، بدون ناشر ، بدون مكان نشر ، ط1 ، ص 104 .

32/ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا ، (1999م) ، مقاييس اللُّغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، ص 178 .

33/ ابن قاسم المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن عبد الله بن علي ، (1992م) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، ص 77 .

34/ القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري شمس الدين ، (1914م) ، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، تحقيق أحمد البردوي وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، ص 243.

35/ الكندي خالد بن سليمان بن مهنأ ، (2007م) ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، ص 27 .

36/ مازن المبارك ، (1974م) ، النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، دار الفكر ، دمشق ، ط3 ، 63 .

37/ المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأسدي أبو العباس ، (بدون تاريخ) ، المقتضب ،تحقيق محمد عبد الخالق عطيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون طبعة ، ص 157 .

38/ محمد علي حريكة ، (2003م) ، التأويل في النحو العربي عند البصريين ، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية ، إشراف الدكتور عثمان الفكي بابكر ، جامعة الخرطوم ـ كلية الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية ، ص48 .

39/ المسيلاتي نور حسن حامد ، (بدون تاريخ) ، أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، دار الفضيل ، بن غازي ـ ليبيا ، بدون طبعة ، ص 37 .

40/ ابن مضاء القرطبي ، (بدون تاريخ) ، كتاب الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 . 44 .

41/ المفضل الضبي بن محمد بن يعلي بن سالم (1981م) ، أمثال العرب ، تحقيق إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط1 . ص 107 .

42/ ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفريقي ، (1414هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط3 . ج11 . ص 233 .

43/ ابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ، (بدون تاريخ) ، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، دمشق ، بدون طبعة . ص 91 .

44/ ابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ، (1985م) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط6 . ص 76.

45/ الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله ، (1999م) ، علل النحو ، تحقيق محمد جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 . ص 110 .

46/ الوقاد خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري ، (2000م) ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 . ص33 .

47/ ابن يعيش موفق الدين ، (بدون تاريخ) ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون طبعة ، ج6 ، ص87 ، ص162 .